تقييم الأوضاع المعيشية السكنية للاجئين الفلسطينيين
حالة دراسية مخيم إربد حي العودة في مدينة إربد – الأردن(*)

د/ اريج عبد الله محمد الرفاعي
دكتوراه في الجغرافيا-
قسم الجغرافيا-كلية الآداب-
جامعة اليرموك

د/ ريم عدنان واصف الخاروف
دكتوراه في الجغرافيا-
قسم الجغرافيا-كلية الآداب-
جامعة اليرموك

الملخص:

يعيش في الأردن أكثر من مليوني لاجئ فلسطيني مسجل، إذ يتوزع معظمهم في ثلاثة عشر مخيماً للاجئين، أُنشِئت في أواخر الستينيات بعد الصراع العربي الإسرائيلي، نتيجة حرب ١٩٤٨ وحرب ١٩٦٧. وتتسم أغلب هذه المخيمات بظروف معيشية سيئة، وما يرتبط بها من مشكلات صحية واجتماعية وبيئية؛ ومع ذلك هناك القليل من الأدلة التجريبية فيما يتعلق بجودة المساكن في هذه المخيمات. (يعد البعد السكني من القضايا الرئيسية التي تؤثر على جودة الحياة، وتتناول هذه الورقة هذه الفجوة من خلال تحليل نتائج استبيان، شمل ٢٠٣ أسر في مخيم إربد بحي العودة، الذى يعد أشهر المخيمات في مدينة إربد، وحللت البيانات المستخلصة من المسح الميداني، باستخدام المنهج الإحصائي الوصفي. وقد أظهرت النتائج أن المساكن في المخيم دون المستوى المطلوب بشكل عام، كما تبين أن ضعف حالة المنازل والبنية التحتية كان من المشكلات الرئيسية. وقد توصلت الدراسة الميدانية الحالية إلى العديد من النتائج البالغة الأهمية، بالنسبة لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مخيم إربد، ويمكن تقييم مؤشرات الإسكان التي تعكس جودة الحياة، من خلال تطبيق مؤشرات جودة السكن ونوعية البيئة السكنية ومؤشرات أعباء تكلفة السكن. كما أن مفهوم ظروف الإسكان واسع للغاية، ويشمل كلا من السمات المادية للمسكن، والرضا عن المسكن. وبشكل عام أوصت الدراسة بتطوير خطة على مستوى وطني، تتضمن استدامة الخدمات الإسكانية والتعليمية والصحية والتنموية بشكل عام، ويمكن أن يتم ذلك بالتعاون والتنسيق مع المنظمات والهيئات الدولية المعنية بقضايا اللاجئين.

الكلمات المفتاحية (اللاجئين – السكن – البنية التحتية – المخيم – الأردن – إربد).

(*)**مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨٤) العدد (٥) يوليه ٢٠٢٤.**

Abstract:

Assessment of the residential living conditions of Palestinian refugees

More than two million registered refugees live in Jordan, most of whom are distributed in thirteen refugee camps that were established in the late 1960s after the Arab-Israeli conflict as a result of the 1948 and 1967 wars. Many of these camps are characterized by poor living conditions and associated health, social and environmental problems. However, there is little empirical evidence regarding the quality of housing in these camps. The residential dimension is one of the main issues affecting the quality of life. This paper addresses this gap by analyzing the results of a questionnaire that included 203 families in the Irbid camp in the Al Awda neighborhood, the most famous camp in the city of Irbid. The data extracted from the field survey was analyzed using the descriptive statistical approach. The results show that housing in the camp is generally substandard. Poor condition of houses and infrastructure are major problems. The current field study has reached many results and conclusions that are extremely important regarding the conditions of Palestinian refugees in the Irbid camp. Housing indicators that reflect quality of life can be evaluated by applying indicators of housing quality, quality of the residential environment, and indicators of housing cost burdens. The concept of housing conditions is very broad and includes both the physical features of housing and satisfaction with housing

Keywords: (refugees - housing - infrastructure - camp - Jordan - Irbid)

المقدمة

بعد النكبة عام ١٩٤٨ وما تلاها من إنشاء دولة إسرائيل باعتبارها دولة استيطانية، طرد الشعب الفلسطيني وشُرِّد من وطنه القومي. إذ يبلـــغ اليـــوم تعداد الفلسطينيين في العالم حوالي ٧,١٢ مليون نسمة، أكثر من ٦,٨ مليون منهم فلسطينيون في الشتات (Hammad, 2018) . وأُجبر ما يقارب ٩٠٠ ألف لاجئ فلسطيني على الفرار، من مدنهم وقراهم ومنازلهم. وقد فرت الغالبيـــة العظمى إلى الدول العربية المجاورة، بما في ذلك الأردن، التي ضمت الضفة الغربية رسمياً في عام ١٩٥٠، إذ التمس العديد من اللاجئين المـــأوى. فـــي حين هربت موجة أخرى من اللاجئين الفلسطينيين إلى الأردن نتيجة حـــرب عام ١٩٦٧، عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية، وقطاع غزة، إلى جانـــب

الأراضي العربية الأخرى. وقد أدى ضم الضفة الغربية وتدفق اللاجئين إلى الأردن إلى تغيير هيكلها الديموغرافي، وقلب الميزان لصالح الأغلبية الفلسطينية. وفي الوقت الحالي يمثل الفلسطينيون الذين حصل معظمهم على الجنسية، في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، أكثر من نصف سكان الأردن (El_Abed,2004).

يأوى العديد من هؤلاء اللاجئين في عشرة مخيمات رسمية، هي : مخيم جرش، ومخيم عمان الجديد، ومخيم ماركا، ومخيم البقعة، ومخيم سوف، ومخيم الحصن، ومخيم الطالبية، ومخيم إربد، ومخيم الزرقاء، ومخيم جبل الحسين. كما أن هناك ثلاثة مخيمات غير رسمية في الأردن (الأمير حسن، السخنة، مأدبا). وتعيش الغالبية جنباً إلى جنب مع الأردنيين الآخرين في المدن والبلدات والقرى (Tiltnes & Zhang, 2014). ونتيجة لذلك، يتلقى اللاجئون الفلسطينيون في الأردن دعماً أساسياً من قبل الأونروا، وهذا يعني أن مخيمات اللاجئين العشرة في الأردن تدار من قبل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي لديها مسؤوليات مباشرة مماثلة إلى حد كبير لمسؤوليات سلطات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية الحكومية (Morris, 2008)

يتعامل هذا البحث من حيث تعريف اللاجئ الفلسطيني، بما يتفق مع التصنيف الأردني، الذي استخدمته دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، ومؤسسة الفافو للأبحاث والدراسات(Fafo) في العديد من المسوح، واستخدم ذلك للمرة الأولى للأردن لعام ١٩٩٤. وبالتالي يُعرَف اللاجئون الفلسطينيون، وفقًا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم في الشرق الأدنى (الأونروا)، بأنهم الأشخاص الذين كانت فلسطين إقامتهم العادية خلال الفترة ما بين ١ حزيران / يونيو ١٩٤٦ و١٥ أيار / مايو ١٩٤٨، والذين فقدوا منازلهم ووسائل عيشهم نتيجة لنزاع عام ١٩٤٨، والذين لجأوا إليها. عند اندلاع حرب عام ١٩٦٧، وكان على الأونروا أن

تستوعب مزيداً من اللاجئين الفلسطينيين، أي أولئك الذين نزحوا للمرة الثانية بعد أن سُجلوا في وقت سابق لدى الأونروا في مخيمات الأراضي المحتلة (باعتبارهم لاجئين نازحين)، وأولئك الذين تم تهجيرهم لأول مرة بعد احتلال الضفة الغربية. أنشئت ستة مخيمات طوارئ في الأردن (Tiltnes & Zhang 2014) .

ويعرف المخيم –حسب وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)– بأنه قطعة أرض تحت تصرف الأونروا، قدمتها الحكومة المضيفة؛ لإيواء اللاجئين الفلسطينيين وإقامة مرافق لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وللفلسطينيين في الأردن الحق في التملك، ما عدا حاملي جوازات السفر المؤقتة، الذين لا يتمتعون بهذا الحق. إذ يُطلَب منهم أن يكون لديهم شريك أردني محلي في أي عقار يمتلكونه، وأن يطلبوا موافقة المجلس الوزاري.

يبلغ عدد اللاجئين المسجلين في منطقة عمليات الأردن (٢,٢٧٥,٥٨٩) ، ويشكلون ما نسبته ٣٩,١% من عدد اللاجئين المسجلين في مناطق عمليات وكالة الغوث الدولية كافة, كما يبلغ عدد اللاجئين داخل المخيمات العشرة التي تعترف بها الوكالة (٣٩٦,٠٠٦)، ويشكلون ما نسبته ١٧.٤% من اللاجئين المسجلين بالأردن, في حين يبلغ عدد اللاجئين خارج المخيمات العشرة (١,٨٧٩,٥٨٣)، ويشكلون ما نسبته ٨٢.٦% من اللاجئين المسجلين بالأردن, مع العلم بأن عدد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن يبلغ ثلاثة عشر مخيماً رسمياً" و تقدم بها خدمات الوكالة، وهي: مخيمات الأمير حسن ومأدبا و السخنة). (دائرة الشؤون الفلسطينية، **Error! Hyperlink reference not valid.** جدول رقم (١).

مشكلة البحث

أزمة السكن في مخيم إربد ليست نتاج السنوات الأخيرة، بل هي بفعل عقود متتالية، لم تأخذ بعين الاعتبار التزايد الطبيعي لسكان مخيم العودة في

المستقبل، في وقت يبدو إيجاد مناطق جديدة مؤقتة تواكب هذا التزايد أمراً مستبعداً، وفق ما توضحه وكالة الغوث الدولية لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) التي قالت، "إنه في مناطق عمل "الأونروا"، وتحدد الحكومة المضيفة منطقة المخيم ولا يمكن توسيعها، كما هو الحال مع مخيمات لاجئي فلسطين كافة في الأردن، لقد اختارت الحكومة الأردنية منطقة مخيم إربد وحددت مساحته، أما الجهة المخولة بمنح تصاريح البناء لسكان المخيم لبناء طوابق إضافية، فهي دائرة الشؤون الفلسطينية، من خلال لجنة خدمات مخيم إربد، وحسب ما ورد عن "الأونروا" "إن مخيم إربد يحتل المرتبة السادسة من حيث الاكتظاظ السكاني مقارنة مع بقية المخيمات والبالغ عددها ١٠ مخيمات رسمية". وأشارت "أنه في عام ٢٠٠٧، قامت الأونروا باستحداث برنامج البنية التحتية وتحسين المخيمات في الأردن لمعالجة الظروف المعيشية الصعبة التي يعاني منها لاجئو فلسطين، ومنذ ذلك الوقت، عملت الأونروا على مدار السنوات الماضية على إعادة ترميم وبناء عدد من المساكن المتهالكة داخل مخيم إربد.https://alghad.com/

ومن أهم التحديات التي تواجه المخيم –الذي يقع ضمن اختصاص وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا –ضعف خدمات البنية التحتية والنظافة والخدمات الصحية والتعليمية بشكل عام، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الفقر، إذ تشكل ٣١% من سكان المخيم، وارتفاع نسبة البطالة التي تشكل ١٤% من سكانه. ومن أجل مزيد من البحث حول جودة الإسكان في المخيمات، ستقدم هذه الورقة لمحة عامة عن المساكن لتقييم جودة المسكن.

جدول (١) عدد سكان مخيمات الأردن لعام ٢٠٢٣

الرقم	اسم المخيم	عدد السكان
1	مخيم البقعة	128586
2	مخيم الوحدات	60287
3	مخيم حطين	59597
4	مخيم جرش	33679
5	مخيم الحسين	33057
6	مخيم إربد	29890
7	مخيم الشهيد عزمي المفتي	27918
8	مخيم سوف	21263
9	مخيم الزرقاء	20855
10	مخيم مأدبا	10500
11	مخيم الطالبية	10345
12	مخيم الأمير حسن	9408
13	مخيم السخنة	7350

المرجع :- دائرة الشؤون الفلسطينية، عمان ،٢٠٢٣، https://www.dpa.gov.jo/AR/List

أهداف الدراسة وتساؤلاتها

تخلق الأعداد الكبيرة من اللاجئين في مناطق صغيرة نسبيًا ضغوطًا كبيرة على اللاجئين أنفسهم من جهة، وعلى الدولة المضيفة من جهة أخرى، وتثير قضايا حول كيفية إدارة التدفق واستيعابه بطريقة مستدامة وإنسانية. وأحد الجوانب الرئيسية لهذا هو التحدي المتمثل في توفير السكن اللائق. وتكشف الدراسات أن ظروف السكن قد تحسنت بشكل عام منذ التسعينيات، لكن الازدحام لا يزال يمثل مشكلة بالنسبة للكثيرين، ويختلف بشكل كبير بين المخيمات. فمن حيث الجودة، تحتوي العديد من مساكن المخيمات على مواد

بناء مؤقتة، وهي سيئة التهوية بشكل متكرر ومعرضة للرطوبة، والعديد منها غير معزول بشكل كاف، لذلك فهو بارد يصعب تدفئته في الشتاء، وحار بشكل غير مريح في الصيف. ونظراً للكثافة الهيكلية للمخيمات، فإن المساكن تتعرض بشكل محدود لضوء النهار، وتخضع لدرجة عالية من الضوضاء من خارج المبنى. وعليه تهدف هذه الدراسة للكشف عن نوعية السكن، ومناطق المعيشة السكنية للاجئين في مخيم إربد. وتجيب الدراسة عن الأسئلة التالية:

١- ما الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لأسر اللاجئين في مخيم إربد؟

٢- ما النمط العام لملكية السكن في المخيم؟

٣- ما نوع مساكن المخيم وحالتها الهيكلية؟

٤- ما درجة جودة البنية الداخلية للمسكن ورضا الأسر عنها في مخيم إربد؟

٥- ما مستوى خدمات البنية التحتية الموفرة للمساكن؟

٦- ما مستوى خدمات الطرق المؤدية للسكن في مخيم إربد؟

٧- ما مستوى الخدمات التعليمية والصحية بالمخيم، (والمتمثلة فى المسافة بين المسكن والخدمات بالمخيم)؟

الإطار النظري والأدبيات السابقة

المساحات والأماكن والمباني هي أكثر من مجرد دعائم في حياة الناس؛ إنها مشبعة بالمعنى والصدى، لأنها ترمز إلى التاريخ الشخصي للناس، والعلاقات الشخصية. ويعاني الوافدون الجدد في كثير من الأحيان، من مشكلات الصحة العقلية الناجمة عن الحزن المرتبط بالإزالة القسرية والمتسرعة من المنزل والأرض والثقافة، مع فرص محدودة للعودة "إلى الوطن". ولقد كان الترحيل القسري من المكان والأرض كارثياً للعديد من الشعوب الأصلية (Butterworth. 2000).

وللإسكان تأثير كبير على حياة الناس – فنحن نقضي معظم وقتنا في المنزل. وتظهر الأبحاث التي أجرتها المفوضية الأوروبية أننا نقضي في المتوسط ٩٠٪ من وقتنا في الداخل، ونقضي ما يقرب من ٦٨,٧٪ منه في المنزل. (Łukasz Mazur, el. 2022). وحددت وزارة الصحة الكندية عام١٩٩٧البيئة المبنية: –أنها "جزء من النظام البيئي الشامل لأرضنا، يشمل جميع المباني والمساحات والمنتجات التي أنشئت أو على الأقل قام الناس بتعديلها بشكل كبير، وتشمل منازلنا ومدارسنا وأماكن عملنا وحدائقنا ومناطق أعمالنا وطرقنا، كما تحتوي البيئة المبنية على البنية التحتية الصلبة، والبنية التحتية اللينة (Canada Health, 1997). وتشير البنية التحتية "الصلبة" إلى تلك الخدمات التي تُقدم فعلياً، مثل الطرق والاتصالات وتوفير أنابيب مياه الشرب وأنظمة الصرف الصحي والمرافق، مثل الكهرباء والغاز. وتشير البنية التحتية "اللينة" إلى الخدمات التي يقدمها الأشخاص، مثل التعليم والترفية وخدمات الأمن مثل الشرطة والإطفاء. تشمل البيئة المبنية أيضاً مناظر المدينة (ارتفاعات المباني والأشكال والكثافة الإجمالية) ومناظر الشوارع (العرض والغطاء الشجري، وكثافة السكن، وتنوع الاستخدامات التي توضع عليها المباني). ويمكن أن تتضمن البيئة المبنية تحديداً للصفات الخارجية للمباني الفردية، والسمات المعمارية للديكورات الداخلية للمباني. ولا شك أن طبيعة ارتباط المقيم بمنزله تؤثر على طريقة تعامله مع بيئة المسكن المادي، إذ إن من عادة الإنسان أن يتملك ويهتم بما يمتلكه. (Mahmoud, 2018).

ويعد الإسكان أحد المكونات الرئيسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. وجودة السكن مصطلح واسع يشمل العديد من الجوانب، وله بعدان: موضوعي وذاتي. يتكون البعد الموضوعي من العديد من الجوانب ذات الأهمية الخاصة؛ ومن الأمثلة على ذلك نوع المسكن وعدد الغرف ووجود المرافق وحالة المسكن. ويشمل البعد الذاتي خصائص المستخدم التي تؤدي إلى احتياجات ورغبات وتوقعات محددة. وباختصار تشمل معايير جودة

السكن ظروف السكن مثل خصائص البيئة المادية وخصائص مستخدميها. (Brkanić, 2017). ويعد البعد السكني من القضايا الرئيسة التي تؤثر على جودة الحياة، من خلال تقييم مؤشرات الإسكان التي تعكس جودة الحياة ، وذلك بتطبيق مؤشرات جودة السكن، ونوعية البيئة السكنية، ومؤشرات أعباء تكلفة السكن (Streimikiene, 2015).

وتناقش دراسة (Abu he-lwa& birch, 1993) نتائج استبيان، شمل (1081) أسرة للاجئين فلسطينيين في المخيمات الرئيسة الثلاثة، والمناطق العشوائية المتاخمة لها، في عمان. ويوضح بالتفصيل الخصائص الديموغرافية والسكنية لهذا القطاع الأفقر من سكان عمان. وكشف المسح عن وجود تباين ديموغرافي ضئيل بين السكان في مناطق الدراسة، ولكن كان هناك بعض الاختلاف في ظروف السكن، وعلى الرغم من تحسين المساكن بالجهود الذاتية، فإن معظم مساكن اللاجئين لا تزال سيئة التجهيز، ومكتظة بشكل خطير. وفي بعض النواحي، تكون مشكلات الإسكان هذه أكثر حدة داخل المخيمات التي تديرها الأونروا. وأكدت آراء المستجيبين حول ظروفهم المعيشية أن اكتظاظ الأسر المعيشية وظروف الأحياء السيئة – وهي أكثر شيوعاً في المناطق المجاورة للمخيمات – كانت من الأسباب الرئيسة لعدم الرضا.

وكان الغرض من دراسة (Omar ,2003)، توضيح مشكلات الإسكان العام؛ للتعرف على العلاقات بين العناصر المادية والمنظورات المفاهيمية لوظائف الإسكان. كما هدفت الدراسة إلى تقييم فاعلية تنفيذ سياسة الإسكان العام في طرابلس عاصمة ليبيا. ولتحقيق هذا الهدف تم فحص البيانات الأولية والثانوية، والحصول على البيانات المطلوبة من خلال استبيان للأسر المعيشية في المشروعات الثلاثة، وإجراء المقابلات بين المسؤولين الحكوميين المعنيين بسياسة الإسكان وتنفيذها. كما اهتمت هذه الدراسة بشكل عام بآثار مشكلات البيئات الاجتماعية والمادية الجديدة على مستوى رضا

السكان عن المشروعات الإسكانية. وأوضحت النتائج أن المساكن المقدمة لم تلبِ احتياجات العديد من العائلات الليبية. علاوة على ذلك، وجدت الدراسة أن هناك نقصاً في إدارة الإسكان، وهذا واضح من بعض الأسر التي تعيش في مساكن دون إذن، كما أن نسبة المشاركة والإشغال تظهر أنه لا يزال هناك نقص في المساكن. كما بينت الدراسة أن أنواع تشييد المساكن والمباني تؤثر في اتجاهات السكان تجاه المساكن. وأن معظم السكان يفضلون المساكن الجديدة.

وكشفت الدراسة التي قام بها (Meaton, J &Alnsour, 2014) عن التحديات الرئيسة المتعلقة بالإسكان المكاني والبيئي، التي تواجه عمان، وأخذها في الاعتبار في سياق سياسات التخطيط السابقة والحالية والمستقبلية. وأن التشريع الحالي للتخطيط، الذي نُفذ بشكل سيئ، أدى إلى استخدام غير خاضع للرقابة للأراضي، ونقص في المياه وزيادة استهلاك الطاقة، وازدحام الطرق، وتلوث الهواء، وإدارة غير فعالة للنفايات.

في حين أظهرت دراسة (AL-Khatib, el, 2005) التي أجريت في مخيم العين للاجئين في مدينة نابلس بفلسطين، عن طريق إجراء مقابلات مع ١٥٠ امرأة من مختلف الفئات العمرية والحالة الاجتماعية وجود علاقة إيجابية بين الصحة البدنية والعقلية للمرأة وظروف السكن، لكن معظم المنازل في المخيم غير صحية ومكتظة، ودخل الأسرة منخفض للغاية، وهناك وضع صحي عام سيئ للنساء في المخيم، ومعظمهن لا يعرفن شروط المنزل الصحي.

منهجية الدراسة

أ- منطقة الدراسة

يقع مخيم إربد على بعد (٩٥) كم شمال العاصمة عمان ويتبع إداريًّا محافظة إربد، وهو موجود في حي العودة أحد أحياء منطقة النصر، وتبلغ مساحته حوالي ٢٤٤,٠٠ دونم، وتأسس عام١٩٥١، ويبلغ عدد سكان المخيم

٢٩،٨٩٠ نسمة، وعدد الأسر ٦٩٧٥ أسرة، وعدد الوحدات السكنية ١٦٦٠ وحدة سكنية، وزِع الفلسطينيون على المخيم حسب مكان نشـــأتهم، (القـــدس والخليل ورام الله واللد والرملة وغزة وبئر السبع وحيفا ونابلس وطـــولكرم وعكا وبيسان والناصرة وصفد وطبريا). وتقوم وكالة الغوث الدولية بمتابعة نظافة المخيم. ويوجد في المخيم مكتب لدائرة الشؤون الفلسطينية ومقر للجنة الخدمات.https://dpa.gov.jo/AR/ListDetails.

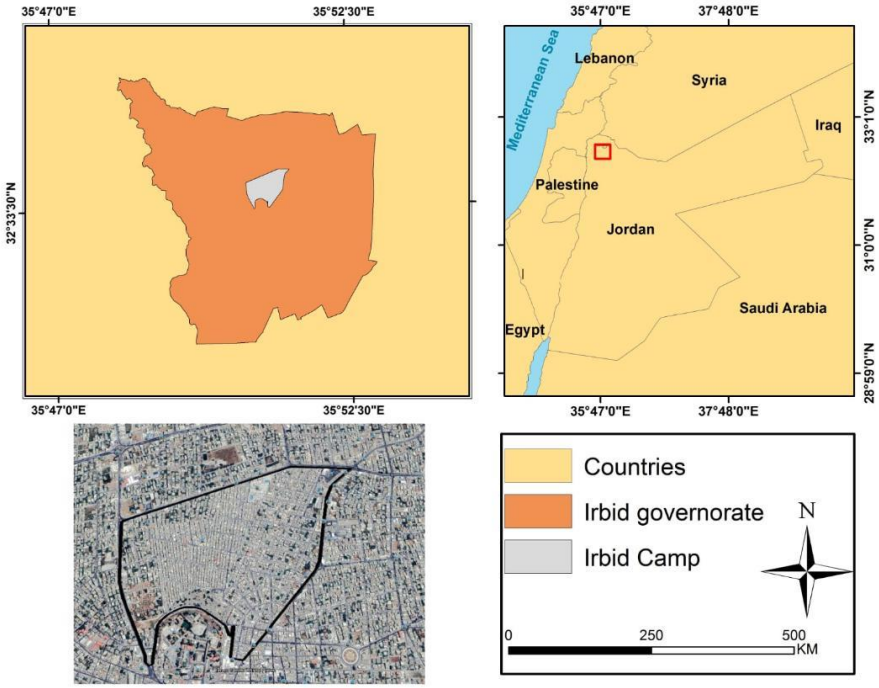

الشكل (١) منطقة الدراسة من عمل الباحثتين

- **ب-مجتمع الدراسة وعينتها**

يتكون مجتمع الدراسة من (2000) أسرة فقيرة، تم أخذ عينة عشوائية بنسبة 10 α٪ وكانت عينة الدراسة 200 أسرة ، بالإضافة إلـــى ٤ أســـر، وحجم العينة كاملة (٢٠٤ أسر) حسب جدول العينات، وزعت على شـــكل

استبانة على عينة مختارة من الأسر في مخيم إربد، باعتبارهم ممثلين للأسر في مخيم إربد، وقد استعيدت ٢٠٤ استبانات صالحة للتحليل، وحللت البيانات المستخلصة من المسح الميداني باستخدام المنهج الإحصائي الوصفي. أما معايير انتقاء الأسر الفقيرة فجاء بناء على معايير، وهي عدم وجود رواتب تقاعدية أو رواتب ضمان، وليس لهم معونة وطنية، والدخل أقل من ٤٠٠ دينار وهو خط الفقر.

عرض النتائج ومناقشتها

المحور الأول: الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لعينة الدراسة

يوضح الجدول رقم (٢) الخصائص الأساسية لعينة الدراسة. وبناءً على النتائج، وجد أن متغير توزيع الجنس في العينة كان ٣٥ ذكراً بنسبة (١٧,٢٪) ، و١٦٨ أنثى بنسبة (٨٢,٨٪). فيما يتعلق بالعمر، فإن ١٧ (٨,٤٪) من المستجيبين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٠ سنة، ١٧ من المشاركين (٣٥٪) تتراوح أعمارهم بين ٣١ و٤٥ سنة، ٩٢ (٤٥,٣٪) من المشاركين تراوحت أعمارهم بين ٤٦ و٦٠، والبقية ٢٣ (١١,٣٣٪) تجاوزت أعمارهم ٦٠ عاماً. وبالنسبة للتعليم، فعلى الرغم من كون معظم المشاركين في المخيم متعلمين؛ حيث تلقى ٥٩ (٢٩٪) من المستجيبين تعليماً ثانوياً، و٥٣ (٦٢,١٪) حصلوا على تعليم أساسي، و٤٦ (٢٢,٧٪) على تعليم ابتدائي، فإن نسبة الحاصلين على شهادات جامعية بلغت (٦,٤). وفيما يتعلق بمتغير الحالة الاجتماعية لعينة الدراسة، فإن الغالبية متزوجون ١٥١ (٧٥,٧%) و٢٤ (١١,٩%) أرامل، و١٦(٧,٩%) مطلقاً، و٧ (٣,٥%) عزاب، والباقي ٢ (٠,٩٨%) منفصلين.

جدول (٢)

الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لعينة الدراسة

جنس رب الأسرة	ذكور	٣٥	%١٧,٢
	إناث	١٦٥	%٨٢,٨
العمر	١٨-٣٠	١٧	%٨,٤
	٣١-٤٥	٧١	%٣٥
	٤٦-٦٠	٩٢	%٤٥,٣
	أكثر من ٦٠	٢٣	%١١,٣٣
التعليم	غير متعلم	٣٢	%١٥,٨
	ابتدائي	٤٦	%٢٢,٧
	أساسي	٥٣	%٢٦,١
	ثانوي	٥٩	%٢٩
	جامعي	١٤	%٦,٤
الحالة الاجتماعية	أعزب	٧	%٣,٥
	متزوج	١٥١	%٧٥,٧
	مطلق	١٦	%٧,٩
	أرمل	٢٤	%١١,٩
	منفصل	٢	%٠,٩٨

المحور الثاني : ملكية السكن

يعد البعد السكني من أهم المسائل التي تؤثر على جودة الحياة. ووفقًا لـ (Streimikiene , 2015) يمكن استخدام العديد من المؤشرات، مثل مؤشر أعباء تكلفة الإسكان لتقييم مؤشرات الإسكان. لذلك، فإن المعلومات المتعلقة بملكية المنازل في المخيمات عنصراً مهماً فيما يتعلق بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للسكان.

وأظهرت نتائج الدراسة في الشكل (١) أن توزيع ملكية المنزل في العينة

كان ١٠٠(٤٩,٣٠%) مملوكة لأحد أفرادها، و ٢٣ (١١,٣٪) مملوكة لأحد الأقارب، في حين بلغت المنازل المستأجرة ٧١ (٣٥%)، والمنازل دون مقابل ٣ (١,٥%). وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج دراسة أجرتها (2014) Tiltnes and Zhang ، والتي أظهرت أن غالبية سكان المخيمات في الأردن يملكون مساكنهم، على الرغم من عدم وجود ما يثبت ملكيتهم لتلك الأرض. وهذه الأرض قدّمتها الحكومة الأردنية، وهي إما ملكا لها، أو أنها استأجرتها بعقود طويلة الأمد من مالكيها.

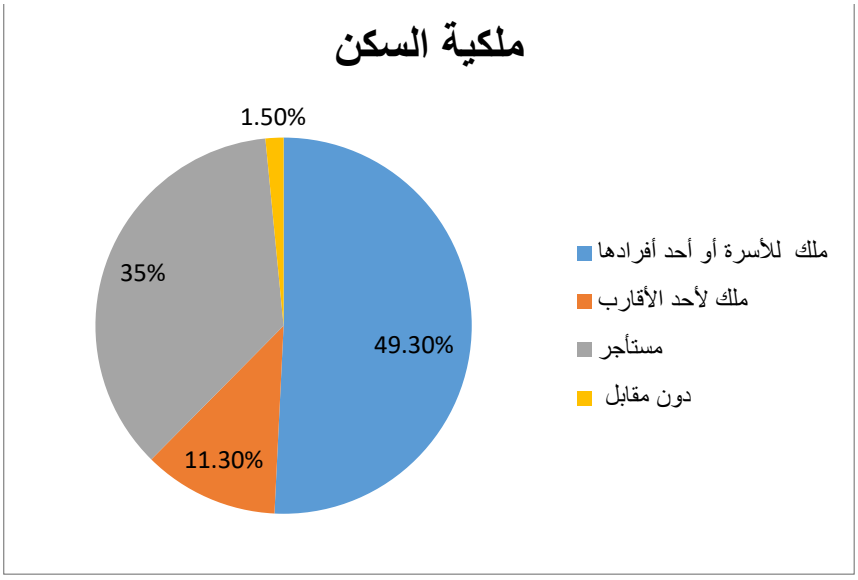

الشكل (٢) ملكية السكن

المحور الثالث: نوع المسكن وحالته

يشير نوع المنزل وحالته إلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي العام للسكان (Nikoofam & Mobaraki , 2020). وكما هو معروف، عندما تكون واجهات المنازل من الحجر الطبيعي، فهذا يعني أن المستوى الاجتماعي والاقتصادي لأصحابها مرتفع، في حين يعني أنه

متوسط أو منخفض إذا كانت مصنوعة من الأسمنت أو الطوب أو مواد أخرى. وبالنسبة إلى مساحة المنزل، فإن النتائج تشير إلى أن أغلب الأسر ١٢٤ أسرة بنسبة (٦٠,٧%) مساحة منازلها تتراوح بين ٥٠-١٠٠م. ولم تتجاوز النسبة (٩.%) للمنازل ذات المساحة أكثر من ٢٠٠م. وهذا يعني أن ارتفاع تكلفة المعيشة في مدينة إربد والتراخي المادي لسكان المخيم إربد كان لهما بالتأكيد تأثير على مساحة المنزل؛ إذ ليس بمقدور الأسر بناء منازل بمساحات كبيرة؛ لما يتطلب ذلك من تكاليف مالية لازمة لشراء الأرض ومواد البناء. فيما يتعلق بنوع المنزل الذي يملكه المبحوثون في مخيم إربد، تشير النتائج الواردة في الجدول ٣ إلى أن أكثر من النصف، أي ١٢٢ مبحوثاً بنسبة (٦٠,١٪) يعيشون في دار/ بيت مستقل، بينما أفاد ٨٠ مبحوثاً (٣٩,٤) أنهم يعيشون في شقق. في حين لا يوجد سوى أسرة واحدة تعيش في براكية/ كوخ. وبالتالي فإن النتيجة أعلاه تشير إلى أن الدار/ البيت المستقل هي النوع السائد في المخيم، وهذا يعني أن ارتفاع تكلفة المعيشة في مدينة إربد والتراخي المادي لسكان مخيم إربد لم يكن لهما تأثير على نوع السكن .

وبالنسبة لمادة بناء الجدران الخارجية لواجهات المنازل التي يمتلكها المبحوثون في مخيم إربد، فإن النتائج الواردة في الجدول (٣) توضح أن الغالبية العظمى، أي ١٦٥ مستجيباً بنسبة (٧٦,٨٪) واجهات منازلهم من البلوك. والنسبة الأقل ٤٤ (٢١,٧) كانت للمنازل ذات الواجهات من الأسمنت المسلح. و كما هو معروف فإن المواد المستخدمة في بناء واجهات المنازل، لها علاقة بتوافر مواد البناء وتكلفتها والوضع الاقتصادي لصاحب المنزل، فإذا كانت الواجهة الخارجية للمنزل مصنوعة من الحجر الطبيعي، فهذا يدل على الوضع الاقتصادي الجيد لصاحب المنزل، وذلك لارتفاع سعره. مما

يعني أن ارتفاع تكلفة المعيشة في مخيم إربد والركود المادي الذي يعاني منه سكان المخيم كان لهما تأثير على المواد المستخدمة في بناء واجهات منازلهم. وهذا يتوافق مع الفكر النظري الذي يؤكد على أن حالة المنزل كواحد من الخصائص السكنية المتنوعة تكشف عن الهيكل المادي للمدينة، إذ تعكس الهياكل المتهدمة الأحياء الفقيرة على عكس حالة السكن الجيدة التي تدل على الهيكل المادي الحديث (Omole, 2010). ومن جهة أخرى، فإن المنازل ذات الواجهات الخارجية المصنوعة من الأسمنت قد تعاني من مشكلات الرطوبة. إذ أدت مواد البناء مثل الأسمنت إلى تفاقم مستوى الرطوبة في المنازل. بالإضافة إلى عدم الامتثال للوائح التخطيط السكني الأردني، والسيطرة اللاحقة على المساكن الملحقة، وعدم وجود مساحات تهوية كافية بين المنازل، كلها عوامل تفاقم هذا الوضع. وهذا من شأنه أن يسبب أو يفاقم مشكلات صحية مثل الربو ، خاصة بين الأطفال (Meaton, Alnsour &2014). ويمكن القول إن معظم المباني في المخيم بنيت باستخدام الطوب والقليل منها مبني من الحجر، وفي الغالب أبنية الحجر بُنيت من الطوب وبعد فترة لبست بالحجر بجودة قليلة، وأبنية الطوب الجزء الأكبر منها مسكون دون قصارته من الخارج وفي بعض الأحيان من الداخل أيضًا والسبب أن الرطوبة موجودة في كل مكان في البيوت بسبب عدم التهوية الجيدة وعدم دخول الشمس لداخل بيوتهم، بالتالي سواء أتم قصارتها أم لم تقصر بالنهاية سوف تأكلها الرطوبة. أما المبررات لعدم قصارتها من الخارج، فهي في الغالب بسبب الظروف المادية الشحيحة، والتي يتم قصارتها تكون جودتها متدنية. (صلاح، ٢٠٠٦).

جدول (٣)

نوع المسكن وحالته

نوع المنزل	دار/ بيت مستقل	122	60.1
	شقة	80	39.4
	براكية/ كوخ	1	0.5
مساحة المنزل	أقل من ٥٠م	36	17.7
	٥٠-١٠٠م	124	60.7
	١٠١-٢٠٠م	40	19.7
	أكثر من ٢٠٠م	2	.9
مادة بناء الجدران الخارجية للمنزل	حجر نظيف	1	0.5
	حجر نظيف وأسمنت مسلح	1	0.5
	أسمنت مسلح	44	21.7
	بلوك	156	76.8
	زنك/ تنك	1	0.5

المحور الرابع: الرضا عن البيئة الداخلية للسكن

يعتبر الرضا عن السكن معياراً مفيداً لتقييم جودة السكن؛ لأنه يشير إلى مستوى النجاح، ويقيس استجابات المستخدمين العاطفية والمعرفية، ويسلط الضوء على الجوانب غير الجذابة لبيئة الإسكان، ويتوقع استجابات المستخدمين للظروف المستقبلية. كما أنه يساعد في تحديد إسهام العوامل المختلفة في الرضا، والاختلافات بين أنواع العوامل المختلفة، والعلاقة بين الأبعاد المختلفة للسكن. يعد رضا المستخدم أهم مقياس لجودة السكن؛ فكلما ارتفعت جودة الشقة، زاد الرضا المتوقع من المستخدم. (Brkanić, 2017)

وأفادت الكثير من الأسر بعدم رضاها عن البيئة الداخلية للمسكن، حسب

الظواهر التي تعاني الأسر من وجودها في أجزاء المسكن. وأفاد ٩٠% أن مساكنهم تعاني من الرطوبة، و ٨٤% أفادوا بأن مساكنهم تعاني من البرودة وصعوبة التدفئة في الشتاء. و٨٥ % تعاني مساكنهم من ارتفاع درجة الحرارة في الصيف حسب ما ورد في جدول (٤). وأدت العشوائية وعدم الانتظام عند بناء هذه المخيمات وعدم تطورها إلى الكثافة وازدحام البيوت المتلاصقة، ومن ثم تقليص كمية الهواء الواردة للكثير من المساكن، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة السكان الذين أفادوا أن تهوية المسكن ضعيفة بنسبة ٦٥%.كما تم الإشارة إلى موضوع الرطوبة سابقا عندما أشرنا إلى المنازل ذات الواجهات الخارجية المصنوعة من الأسمنت قد تعاني من مشكلات الرطوبة. والجدير بالذكر أن الرطوبة والعفن مرتبطان باكتئاب الفرد بغض النظر عن الخصائص الفردية أو خصائص السكن الأخرى، وبالتالي تؤثر على الصحة الجسدية (Mahmoud, 2018). ويمكن القول: إن العديد من المساكن في المخيمات تتكون من مواد بناء مؤقتة، وأنها قليلة التهوية ومعرضة للرطوبة والعديد منها مواد بنائها غير عازلة بشكل فعال، وبالتالي فهي باردة و صعبة التدفئة شتاء وحارة بشكل ملموس صيفاً (Meaton, Alnsour&2014). وفى المقابل الوضع كان أفضل بالنسبة للقوارض، فنسبة الذين يعانون من وجود القوارض في مساكنهم لم تتعدَ ٣٠%.

جدول (٤) البيئة الداخلية للمسكن

البنية الداخلية للمسكن	نعم	لا	النسبة المئوية (نعم)	النسبة المئوية(لا)
البرودة وصعوبة التدفئة في الشتاء	١٧٠	٣٣	%٨٤	%١٦
ارتفاع درجة الحرارة في الصيف	١٧٢	٣١	%٨٥	%١٥
الرطوبة	١٨٢	٢١	%٩٠	%١٠
تهوية المسكن الضعيفة	١٣١	٧٢	%٦٥	%٣٥
القوارض	٦١	١٤٢	%٣٠	%٧٠

المحور الخامس: خدمات البنية التحتية للمسكن

يمكن ملاحظة تحسن في ظروف السكن داخل المخيم، فقد أصبح وجود مطبخ مستقل ومناسب وكذلك الحمامات أمراً سائداً، إذ أشارت النتائج إلى وجود مطبخ مستقل للسكن بنسبة ٦٠% ، أما كونه جزءاً المطبخ جزءاً من غرفة السكن، فقد بلغ نسبته ٤٠%، كما أصبح وجود مرحاض داخل المسكن أيضا أمرا شائعا. إذ نلاحظ في جدول (٥) أن نسبة ٣٩% كانت لوجود مرحاض بالسكن، وما نسبة ٧٥% كانت لمن يمتلكون مرحاضاً مع حمام.

وتقدم شركة مياه اليرموك خدمات توصيل المياه والصرف الصحي، لكل مناطق بلدية إربد الكبرى الذي يعتبر المخيم جزءاً منها، وفي هذا الصدد أفادت الأسر فيما يتعلق بنظام الصرف الصحي في مخيم إربد، أن ما نسبته ٩٦,٥ % من مساكن الأسر، موصولة بشبكة الصرف الصحي بالأنابيب، وعدم الاتصال بالصرف الصحي لا يمثل قضية كبرى، خاصة أن هذه المساكن متصلة بحفر امتصاصية أو فنية وصلت نسبتها ٦%، وحالة واحدة لا يوجد فيها أي وسيلة صرف صحي ٠,٥%. وهذا يعني أن التحول نحو برامج المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المستدامة الأطول أجلاً ، قد نجح من خلال إنشاء شبكة لمياه الصرف الصحي والبنية التحتية الخاصة، التي غطت المخيم بشكل شامل، وكان المستفيدون ينظرون إليها بشكل إيجابي. ومع ذلك، ظهرت العديد من الثغرات الرئيسة. وعليه، فمن أجل تحقيق تأثير أكبر فيما يتعلق بالوضع الصحي في المخيم ، يجب بذل جهد أكبر لمعالجة مشكلات انسداد الشبكة وفيضانها خصوصا في فصل الشتاء؛ نتيجة لتصريف مياه الامطار ضمن الشبكة، وانبعاث روائح كريهة في فصل الصيف.

جدول (٥) مستوى السكن

وحدات السكن	المستوى	العدد		النسبة المئوية	
المطبخ في المسكن	مطبخ مستقل	١٢٢		%٦٠	
	جزء من غرفة المسكن	٨١		%٤٠	
	لا يوجد	٠		%٠	
دورة المياه في المسكن	النوع	نعم	لا	النسبة المئوية	النسبة المئوية
	مرحاض	٧٩	١٢٤	%٣٩	%٦١
	مرحاض مع حمام	١٥٣	٥٠	%٧٥	%٢٥
نوع الصرف الصحي في المسكن	الشبكة العامة للصرف الصحي	١٩٧		%٩٦,٥	
	حفرة امتصاصية	٦		%٣	
	لا يوجد	١		%٠,٥	

ويمثل النمو السكاني المستمر تحدياً كبيراً لنظام إمدادات المياه، فتعد ندرة المياه واحدة من أكبر المخاوف والتحديات على مستوى مدينة إربد والأردن بأكملها، كما أن ندرة المياه في الأردن مشكلة معترف بها، وتعتبر من أهم التحديات التي تواجه الأردن؛ بسبب الحاجة إلى تلبية الاحتياجات البلدية والصناعية والزراعية (Al-Kharabsheh & Ta’any, 2005). ومن حق السكان الوصول إلى ما يكفيهم من إمدادات المياه اللازمة للقيام بأنشطتهم اليومية، وضمان الوصول إليها بشكل مستقل عن الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي للفرد (Gleick, 1996).

وقد ناقشت هذه الورقة احتياجات المياه ومصدر المياه النظيفة للاستخدام العام في المنزل، ومياه الشرب. ولوحظ من جدول (٦) أن ما يقارب ٤٧ % من الأسر لديها إمكانية الوصول إلى مياه الشرب المأمونة في عينة السكان من المياه المعدنية، و١٦ % من المياه المفلترة، و١% فقط يحصلون على مياه الشرب من مياه الأمطار. في حين أن ٣٦ % لديهم إمكانية الوصول إلى شبكة المياه العامة، و٢١ % يحصلون على المياه من خلال الصهاريج. أجبر عدم وصول المياه بشكل دوري للمنازل؛ بسبب ضعف شبكات ضخ المياه، وخصوصاً في فصل الصيف السكان إلى شراء صهاريج مياه الشرب من القطاع الخاص وبأسعار مرتفعة. (الخطة الإستراتيجية، بلدية إربد الكبرى).

أما مصادر المياه المنزلية للاستخدام العام، فكانت غالبية العينة تستخدم شبكة المياه العامة بنسبة ٩٨% ، وبلغ عدد الذين استخدموا الصهريج حوالي ٤ أسر بنسبة ٢%. أما بالنسبة لتوفر المياه من الشبكة العامة في المخيم، فقد أجاب ٩١% من أفراد العينة بأن المياه تصلهم مرة أو أكثر بالأسبوع، و٥% تصلهم يومياً، في حين بلغ عدد الأسر التي تصلهم المياه نصف شهري ٣ أسر، وشهرياً ٤ أسر بنسبة ٢%. وعند السؤال عن آلية مواجهة نقص المياه، أفاد ٥٢% من العينة أنهم يشترون صهريج مياه، و١١% يطلبون المياه من الجيران، و٣% يملكون بئر ماء، في حين أفاد ٣٤% أنهم لا يواجهون مشكلة في نقص المياه.

جدول (٦)

مستوى البنية التحتية المتعلقة بالوصول إلى المياه

مصادر المياه		العدد	النسبة المئوية
المصدر الرئيسي لمياه الشرب في المسكن	الشبكة العامة للمياه	٧٤	%٣٦
	فلتر مياه	٣٢	%١٦
	مياه معدنية	٩٦	%٤٧
	مياه أمطار	١	%١
	صهريج	٠	%٠
	بئر أرتوازي	٠	%٠
	نبع	٠	%٠
	أخرى	٠	%٠
		٢٠٣	%١٠٠
المصدر الرئيسي للمياه للاستخدام العام في المسكن	الشبكة العامة للمياه	١٩٩	%٩٨
	صهريج	٤	%٢
	مياه أمطار	٠	%٠
	بئر ارتوازي	٠	%٠
	نبع	٠	%٠
		٢٠٣	%١٠٠
مدى توافر المياه في الشبكة العامة	يومياً	١١	%٥
	مرة أو أكثر في الأسبوع	١٨٥	%٩١
	نصف شهري	٣	%٢
	شهريا	٤	%٢
		٢٠٣	%١٠٠
في حال نقص مياه الشبكة العامة كيف يُسَدد النقص	شراء صهريج	١٠٦	%٥٢
	بئر تخزين مياه	٦	%٣
	لا يوجد نقص	٧٠	%٣٤
	من الجيران	٢١	%١١

		٢٠٣	%١٠٠

نلاحظ من الجدول رقم (٧) والشكل رقم (٣)، أن نسبة ٩٨% من مصادر الطاقة المستخدمة للطبخ في المسكن من الغاز وبنسبة ضئيلة جداً لكل من الكهرباء بنسبة١% والحطب بنسبة ١% ، وهذا وضع طبيعي؛ لأن مصدر الطاقة الرئيس للطبخ على مستوى محافظة إربد- بالدرجة الأولى- من الغاز. وأظهرت نتائج الدراسة أن مصدر الطاقة للتدفئة في المنزل كانت بنسبة كبيرة أيضا من الغاز بمقدار ١٢٢ أسرة بنسبة ٦٠%. أما بالنسبة للكهرباء والمكيف؛ فكانت النسبة لكل منهما ٢,٥%، وهي نسبة ضئيلة، وهذا يدل على تدني مستوى الدخل والمعيشة والفقر، الأمر الذي خلق عائقاً أمام استخدام وسائل التدفئة الحديثة مرتفعة الأسعار، والذي يلفت الانتباه إلى أنه ما زال هناك من يستخدم الأساليب التقليدية القديمة والبدائية في التدفئة مثل الحطب والجفت والفحم، بمقدار ٤٤ أسرة بنسبة٢٢%، وهذا يدل على ارتفاع أسعار الطاقة الأخرى التي لا يستطيع أهالي المخيم اقتناءها؛ لعدم قدرتهم المالية على توفيرها.

وكذلك أظهر جدول رقم (٧) مصادر الطاقة للتبريد في المنزل، التي غلب عليها استخدام المراوح الكهربائية بنسبة كبيرة جداً تصل إلى ٩٥% ، وبنسبة قليلة جدا للمكيفات بنسبة ١%، وهذا يبرره ارتفاع أسعار المكيفات، وارتفاع فاتورة الكهرباء الشهرية، التي لا تقدر الأسر في المخيم على سدادها، واللافت للنظر أن ٨ أسر بنسبة ٤% لا يوجد أي وسيلة للتبريد في منازلهم.

جدول (٧) مصادر الطاقة

مصادر الطاقة		العدد	النسبة المئوية
مصدر الطاقة الرئيسي للطبخ في المسكن	غاز	٢٠٠	%٩٨
	كاز	٠	%٠
	كهرباء	٢	%١
	حطب/جفت/فحم	١	%١
		٢٠٣	%١٠٠
مصدر الطاقة الرئيس للتدفئة في المسكن	مكيف	٥	%٢,٥
	كهرباء	٥	%٢,٥
	غاز	١٢٢	%٦٠
	حطب	٤٤	%٢٢
	لا تدفئة	٢٧	%١٣
		٢٠٣	%١٠٠
مصدر الطاقة الرئيس للتبريد في المسكن	تكييف مركزي	٠	٠
	مكيف	٢	%١
	مروحة	١٩٣	%٩٥
	لا يوجد وسيلة للتبريد	٨	%٤
		٢٠٣	%١٠٠

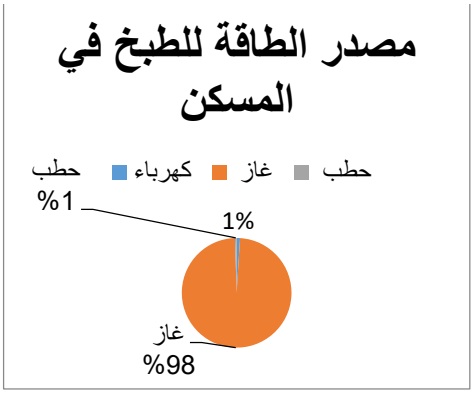

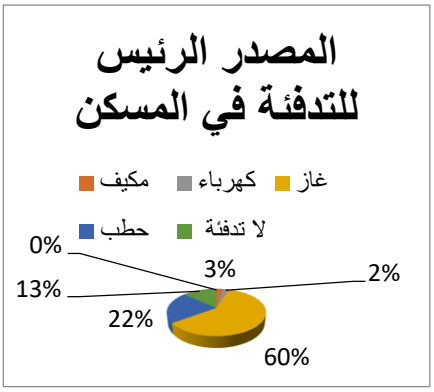

شكل رقم (٣) مصدر الطاقة للطبخ في المسكن شكل رقم (٤) المصدر الرئيس للتدفئة في المسكن

المحور السادس: مستوى الطرق المؤدية إلى السكن

جدول رقم (٨)

مستوى الطرق المؤدية إلى السكن

مستوى الطرق المؤدية إلى السكن		العدد	النسبة المئوية
إنارة الطريق المؤدي إلى المسكن (٥٠٠-١كم)	إنارة كاملة	113	%٥٦
	إنارة جزئية	69	%٣٤
	لا توجد إنارة	20	%٩,٥
	لا أعرف	1	%٠,٥
حالة الطريق المؤدي إلى المسكن	ممهدة مع رصيف	٩٥	%٤٧
	ممهدة بدون رصيف	١٠٠	%٤٩
	ترابية	٨	%٤
حالة شبكة تصريف مياه الأمطار الموجودة في الطريق حول المسكن	جيدة	٧٤	%٣٦
	متوسطة	٤٠	%٢٠
	ضعيفة	٧٠	%٣٤
	لا توجد وسيلة	١٦	%٨
	لا حاجة	٢	%١
	لا أعرف	١	%٠,٥

نلاحظ من الجدول (٨) أن إنارة الطريق كاملة كانت، بالنسبة لحجم العينة ١١٣بنسبة ٥٦%، في حين أن الإنارة الجزئية بلغت ٦٩ عينة بنسبة ٣٤%. أما المساكن التي لم تتوفر الإنارة في طرقها، فبلغت ٢٠ عينة بنسبة ٩,٥%. وتعتبر شركة الكهرباء الوطنية – شركة مساهمة عامة محدودة– المزود الرئيسي والوحيد للطاقة الكهربائية، في بلدية إربد الكبرى بأكملها بما فيها المخيم. فعدم توافر الإنارة الكاملة يجعل الطرق أكثر خطورة، خصوصاً في فصل الشتاء، وأكثر عرضة للجرائم وسرقة المنازل، بحسب ما أفاده أهالي المخيم الذين اعتبروا إنارة الطرق مشكلة لديهم. أما بالنسبة لحالة الطرق المؤدية إلى المسكن، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن الطرق الممهدة مع وجود رصيف، بلغت ٤٧%، في حين الطرق الممهدة بدون رصف بلغت ٤٩%. أي أن حالة الطرق جيدة من حيث التمهيد، كون أن بلدية إربد الكبرى قامت مؤخرا بتمهيد الشوارع. ومع ذلك لا يخلو المخيم من الطرق الترابية، التي بلغت نسبتها ٤%، والتي تعتبر مشكلة لأصحاب المساكن المقامة عليها.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن حالة شبكة تصريف مياه الأمطار الموجودة في الطريق حول المسكن تراوحت ما بين جيدة بنسبة ٣٦%، ومتوسطة بنسبة ٣٤%، و١٦% لا توجد أي وسيلة لتصريف مياه الأمطار عن الطرق. وبالنظر إلى واقع الحال، فإننا نجد أن طرق المخيم وكل طرق المملكة إجمالا، تتعرض لمشكلات رمي الأنقاض، وأهم مشكلة في هذه الطرق أن أغلبها أصبح غير مهيئ للسير عليه؛ بسبب كثرة الحفر، وهناك مشكلة فيضان مياه المجاري الدائم والمتكرر.

المحور السابع: المسافة بين المسكن والخدمات التعليمية والصحية

تقع مدارس غالبية العينة داخل المخيم، أي في منطقة السكن نفسها، أو على حدودها القريبة من الطلاب، ونسبة صغيرة جداً من الطلاب يدرسون في مدارس خاصة خارج المخيم. وتشير نتائج جدول رقم (٩) أن ٢٧% من

عينة الدراسة تقع أماكن سكنهم على بعد ٥٠٠م من المدارس الحكومية الأساسية، و٣٤% تبعد بحدود أقل من ١كم، وحوالي ٢٣% على بعد ٢كم، و٩% على بعد ٤كم. وهذا ينطبق على المدارس الحكومية الثانوية. أما بالنسبة لكليات المجتمع والجامعات –نظرا لوجدوها في منطقة النزهة– فأغلب المساكن تبعد أكثر من ٤كم عن الكليات والجامعات. وأظهرت نتائج الدراسة قرب المسكن من مستشفى حكومي، والسبب وجود مستشفى الأميرة بسمة على بعد عدة كيلومترات. أما بالنسبة لبعد المراكز الصحية ومراكز الأمومة والطفولة، فأظهرت الدراسة قرب المساكن منها، نظرا لوجدوها في المخيم نفسه. وبموجب اتفاقية حقوق الطفل، يجب أن يطور التعليم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتهدف برامج إثراء مناهج الأونروا، إلى تعزيز التسامح والديمقراطية وحقوق الإنسان وحل النزاعات بالطرق السلمية، كمثال للجهود الأخيرة في هذا الصدد. وقد تم تنفيذ هذه البرامج منذ عام ١٩٩٩، وتوسعتها لتشمل جميع مدارس الأونروا في الأردن وسوريا ولبنان والأرض الفلسطينية المحتلة والوصول إلى ما يقرب من ٥٠٠٠٠٠ طفل فلسطيني لاجئ. (Badil Resource Center. 2007).

جدول رقم (٩)

المسافة بين المسكن والخدمات التعليمية والصحية

بُعد الخدمات التعليمية والصحية عن المسكن	أقل من ٥٠٠م	من ٥٠٠ إلى أقل من ١كم	من ١كم أي أقل من ٢كم	من ٢كم إلى أقل من ٤كم	من ٤ إلى أقل من ٧كم	من ٧ كم إلى أقل من ١٠كم	١٠ كم فأكثر	لا أعرف
مدرسة حكومية / أساسية	٥٥ %٢٧	٦٩ %٣٤	٤٦ %٢٣	١٩ %٩	٧ %٣,٥	٢ %١	٠	٥ %٢,٥
مدرسة حكومية /ثانوية	٣٨ %١٩	٥٦ %٢٨	٦١ %٣٠	٣٠ %١٤	٨ %٤	٥ %٢,٥	١ %٠,٥	٤ %٢
كلية مجتمع محلي	٣ ١,٥ %	١١ %٥	١٦ %٨	٣٦ %١٨	٥٣ %٢٦	٤٢ %٢١	١٩ %٩	٢٠ %١٠
جامعة حكومية	٥ ٢,٥ %	٦ %٣	٩ %٤	٤٧ %٢٣	٤٥ %٢٢	٥٣ %٢٦	٢٤ %١٢	١٤ %٧
مستشفى حكومي أو عسكري	٢ %١	٢٤ %١٢	٣٢ %١٦	٤٣ %٢١	٤٨ %٢٤	٢٨ %١٤	٩ %٤	٧ %٣
مركز صحي حكومي	٢٣ %١١	٤٤ %٢٢	٣٣ %١٦	٢٤ %١٢	٥١ %٢٥	٨ %٤	١٢ %٦	٨ %٤
مركز أمومة وطفولة	٣٤ %١٧	٦١ %٣٠	٤٨ %٢٤	٢٤ %١٢	١٠ %٥	١ %٠,٥	٦ %٣	١٩ %٩

الاستنتاجات والتوصيات

بناءً على التحليل الوارد في المحاور السابقة لمخيم إربد، يمكن تلخيص أهم النتائج التي خلصت إليها الورقة البحثية على النحو التالي:

1- وجدت الدراسة أن متغير توزيع الجنس في العينة كان ٣٥ (١٧,٢٪) ذكراً، و١٦٨ (٨٢,٨٪) امرأة. وفيما يتعلق بالعمر، فإن غالبية

المشاركين تتراوح أعمارهم بين ٣١ و٤٥ سنة، ٩٢ (٤٥,٣٪). وبالنسبة للتعليم، فعلى الرغم من كون معظم المشاركين في المخيم متعلمين؛ فإن أعلى نسبة كانت للحاصلين على تعليم أساسي ٥٣ (٦٢,١٪). وفيما يتعلق بمتغير الحالة الاجتماعية لعينة الدراسة، فإن الغالبية متزوجون ١٥١ (٧٥,٧%).

2- أظهرت نتائج الدراسة أن توزيع ملكية المنزل في العينة كان ١٠٠(٤٩,٣٠%) مملوكة لأحد أفرادها، و٢٣ (١١,٣٪) مملوكة لأحد الأقارب، في حين بلغت المنازل المستأجرة ٧١ (٣٥%)، والمنازل دون مقابل ٣ (١,٥%).

3- فيما يتعلق بنوع المنزل وحالته، فقد تبين أن أغلب الأسر ١٢٤(٦٠,٧%) مساحة منازلها تتراوح بين ٥٠-١٠٠م. وأن أكثر من النصف؛ أي ١٢٢ مبحوثًا (٦٠,١٪) يعيشون في دار/ بيت مستقل. وأن الغالبية العظمى، أي ١٦٥ مستجيبًا (٧٦,٨٪)، واجهات منازلهم من البلوك. والنسبة الأقل ٤٤ (٢١,٧) كانت للمنازل ذات الواجهات من الأسمنت المسلح.

4- كثير من الأسر غير راضين عن البيئة الداخلية للمسكن، فحسب الظواهر التي تعاني الأسر من وجودها في أجزاء المسكن، أفاد ٩٠% من عينة البحث أن مساكنهم تعاني من الرطوبة، و٨٤% بالمائة أفادوا بأن مساكنهم تعاني من البرودة وصعوبة التدفئة في الشتاء. و٨٥ % من عينة البحث تعاني مساكنهم من ارتفاع درجة الحرارة في الصيف. وأدت العشوائية وعدم الانتظام عند بناء هذه المخيمات وتطويرها إلى كثافة وازدحام البيوت المتلاصقة، وإلى تقليص كمية الهواء الواردة لكثير من المساكن، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة السكان الذين أفادوا أن تهوية المسكن ضعيفة بنسبة ٦٥% من عينة البحث.

5- فيما يتعلق بخدمات البنية التحتية للمسكن، فقد أشارت النتائج إلى وجود

مطبخ مستقل للسكن بنسبة ٦٠%، وأن نسبة ٧٥% كانت لمن يمتلكون مرحاضاً مع حمام. كما أن ٩٦,٥ % من الأسر موصولة بشبكة الصرف الصحي بالأنابيب. وأن ٣٦ % لديهم إمكانية الوصول إلى شبكة المياه العامة. %. أما بالنسبة لتوفر المياه من الشبكة العامة في المخيم، فقد أجاب ٩١% من أفراد العينة بأن المياه تصلهم مرة أو أكثر بالأسبوع، وهذا يعني وجود قصور في شبكة تزويد المياه إلى المخيم.

6- فيما يتعلق بمستوى الطرق المؤدية إلى السكن، فقد ظهر أن إنارة الطريق كاملة كانت بنسبة ٥٦%، في حين أن الإنارة الجزئية بلغت ٣٤%، أما المساكن التي طرقها لم تتوفر فيها الإنارة، فكانت بنسبة ٩,٥%. أما بالنسبة لحالة الطرق المؤدية إلى المسكن، فأظهرت نتائج الدراسة أن الطرق الممهدة مع وجود رصيف بلغت ٤٧%، في حين أن الطرق الممهدة بدون رصف بلغت ٤٩%. ووفق السكان فقد كانت حالة شبكة تصريف مياه الأمطار الموجودة في الطريق حول المسكن جيدة بنسبة ٣٦%.

7- فيما يتعلق بالمسافة بين المسكن والخدمات التعليمية والصحية، فإن غالبية المدارس داخل المخيم، أي في منطقة السكن نفسها أو على حدودها. وأن أغلب المساكن تبعد أكثر من ٤كم عن الكليات والجامعات. إضافة إلى قرب المساكن منها، نظرا في المخيم نفسه لوجودها.

التوصيات:

فى ضوء النتائج التي توصلت إليها الورقة البحثية يمكن اقتراح التوصيات التالية:

1- الدعوة إلى إجراء دراسات وأبحاث متخصصة حول المخيمات الأخرى في المملكة، والتعرف على الظروف السكنية لكل مخيم، وعمل مقارنات بين المخيمات؛ لإظهار الوضع السكني العام لها بغية تقييمها ومعالجة مشكلاتها.

2- وضع ضوابط ومعايير للبناء السكني في مخيم إربد، بحيث تحافظ على النسيج العمراني والهندسي له، من خلال وضع هيئة أو جهة رسمية تتابع عملية البناء والعمران، وتراعي توفير خدمات البنية التحتية الخاصة بالمسكن وتطويرها، أو الخدمات والمرافق العامة الأخرى المرتبطة بالمسكن داخل المخيم؛ للوصول بها إلى الحد الأدنى على الأقل.

3- تطوير خطة على مستوى وطني تتضمن استدامة الخدمات التعليمية والصحية والتنموية بشكل عام، ويمكن أن يتم ذلك بالتعاون والتنسيق مع المنظمات والهيئات الدولية المعنية بقضايا اللاجئين.

المراجع

المراجع العربية

الجوهرة؛ حجازي، هدى؛ الشرقاوي، نجوى؛ والمشعل، مضاوي. **(٢٠١٤)**، الرضا عن خدمات الإسكان الخيري وعلاقته بنوعية الحياة لدى الأسر السعودية محدودة الدخل "دراسة من منظور الخدمة الاجتماعية"، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، المجلد ٧، العدد ٣. ص٥١٣-٥٤٥.

صلاح , أمل. (٢٠٠٦). **الخصائص العمرانية والتخطيطية للمخيمات الفلسطينية حالة دراسية لمخيم جنين "الضفة الغربية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.

العراسي، سارة، والمهيرات أحمد.(٢٠١٨). تحديات تسجيل طالبي اللجوء فاقدي الوثائق الثبوتية المملكة الأردنية الهاشمية نموذجاً، **المؤتمر الدولي الثالث: اللاجئون في الشرق الأوسط**، الأردن، جامعة اليرموك.

المراجع الأجنبية

Abu he-lwa, M., Birch. B. 1993: The Demography and Housing Conditions of Palestinian Refugees in and around the Camps in Amman, Jordan. *Journal of Refugee Studies*, 6(4).

Acre, F.; Wyckmansa, A. 2014: Spatial quality determinants for residential building renovation: A methodological approach to the development of spatial quality assessment, *International Journal of Sustainable Building Technology.*

Al-Kharabsheh A. Ta'any R., 2005. Challenges of Water Demand Management in Jordan. *Water International*. 30 (2), 210–219

Al-Khatib IA, Arafat R .N, Musmar M. 2005 . Housing environment and women's health in a Palestinian refugee camp. *Int J Environ Health Res*.15(3):181-91. doi:

10.1080/09603120500105950. PMID: 16134481.

Badil Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights. Palestine Refugee Children International Protection and Durable Solutions. *Information & Discussion Brief*. Issue No. 10, January 2007

Brkanić, I. 2017. Housing quality assessment criteria, Znanstveni rad.Page 14, 37-47.

Butterworth, L. 2000. The Relationship Between the Built Environment and Wellbeing: a Literature Review. Prepared for the Victorian Health Promotion Foundation. Melbourne, Australia

El_Abed, O. 2004. Palestinian refugees in Jordan. Received from(http://www.jordanembassyus.org/new/jib/factsheets/overview.shtml)

Gleick, P.H. (1996). Basic Water Requirements for Human Activities - Meeting Basic Needs. Water International. 21(2), pp. 83-92.

Hammad, M. 2018. Decades of Resilience: Stateless Gazan Refugees in Jordan. Palestinian Return Centre.

Health Canada. 1997. Health and environment: Partners for life [on-line]. Available: http://www.hc-sc.gc.ca/ehp/ehd/catalogue/general/97ehd215/built.pdf.

Kain, J. F.; Quigley J. M. 1970: Measuring the value of housing quality, Journal of the American Statistical Association, 65 (330), pp. 532-548

Łukasz .M., , Anna B., , Magdalena D. V , Winkler, J., , Aleksandra N., and Eugeniusz, K .2022. Evaluation of the Quality of the Housing Environment Using Multi-Criteria Analysis That Includes Energy Efficiency: A Review.Energies 2022, 15, 7750. https://doi.org/10.3390/en15207750 https://www.mdpi.com/journal/energies

Mahmoud, A.A., 2018. The Impact of Built Environment on Human Behaviors. International Journal on: Environmental Science and Sustainable Development.1Higher Institute of Engineering and Technology, King Mariout.

Meaton, J & Alnsour, J (2012) Spatial & Environmental Planning

Challenges in Amman, Jordan. Planning Practice & Research, 27 (3), 376-386

Meaton, J & Alnsour, J. 2014. Housing Conditions in Palestinian Refugee Camps, Jordan.DOI: 10.1016/j.cities.2013.10.002.https://www.researchgate.net/publication/259122924_Housing_conditions_in_Palestinian_refuge e_camps_Jordan

Morris, N. 2008. What Protection Means for UNRWA in concept and practice, UNRWA Consultant Report, Received from: http://www.unrwa.org/userfiles/20100118155412.pdf, accessed 30th August 2012.

Nurdini, A.; Belgawan Harun, I. 2012. Spatial bounded-choice behavior within the consumer of rental housing in Bandung, Indonesia, *Journal of Asian Behavioral Studies*, 2 (4), pp. 58-68, https:/doi.org/10.1016/j.sbspro.2012.03.021

Omar, A.A. 2003. An evaluation of low income housing project in developing countries case study: Tripoli-Libya. Unpublished PhD thesis, University of Salford (2003), UK.

Omole, K. F. 2010. An Assessment of Housing Condition and Socio-Economic Life Styles of Slum Dwellers in Akure, Nigeria,*Contemporary Management Research*, 6(4), 273-290.

Solow, A. A. 1946: Measuring the quality of urban housing environment: A new appraisal technique, The Journal of Land & Public Utility Economics, 22 (3), pp. 282-293,

Streimikiene, D. 2015. Quality of Life and Housing, *International Journal of Information and Education Technology* 5(2). 140-145. DOI: 10.7763/IJIET.2015.V5.491.

Tiltnes, Å. A., and Zhang, H. 2014. Living conditions of Palestinian refugees in Jordan's 13 refugee camps (draft title), Fafo-report (forthcoming).

المواقع الإلكترونية

https://alghad.com/

موسوعة المخيمات الفلسطينية ©

٢٠٢٣https://palcamps.net/ar/ camp/4

https://dpa.gov.jo/ AR/ListDetails.دائرة الشؤون الفلسطينية ,